

المجلة

مجلة فكرية إبداعية

شهرية تصدر مؤقتاً ست مرات في السنة — السنة الخامسة — العدد العشرون 1981
المدير المسؤول : محمد بنيس.
هيئة التحرير : محمد البكري، مصطفى المستاوي، عبد الله راجع.
العنوان : ص.ب : 505، المحمدية، المغرب.

الاشتراكات :

المغرب :

الاشتراك العادي : 30 درهما
اشتراك المؤسسات : 75 درهما

الأقطار العربية وأوروبا :

الاشتراك العادي : 75 درهما
اشتراك المؤسسات : 225 درهم
إشتراك المساندة : ابتداء من 50 درهم

تبعت الاشتراكات باسم

محمد بنيس

الحساب البيدي : 1.383.41 الرباط

الصحف الإلكتروني : لينو النخلة، 5، زققة مستغانم البيضاء
السحب : مؤسسة بنشوة للطباعة والنشر.
التوزيع : سوشينيس.

- 1 — المقالات التي تنشر في المجلة تعبر عن رأي كاتبها
- 2 — المقالات التي لم تنشر لا ترد إلى أصحابها.

الموضوعات :

3 عن المؤتمر السابع لاتحاد كتاب المغرب

لقاء

أسئلة السؤال

8 غالب هلسا

دراسات

اللسان واللغة والكلام (2)

22 ميخائيل باختين

نصوص الشكلايين الروس (2) : أنساق التركيب والحيك الحكائي

38 ف. شلوفسكي - ب. إجنباوم

اللغة والفكر

77 إريك بويسانس

مقالات في المسرح المغربي (2) : المسرح التقليدي، عناصره الفكرية والجمالية

96 فاضل يوسف

شعر

تجليات النورس المحتمل

106 محمد الصابر

قصائد

110 نور الدين الزويتني

أسرة الحلم - أسرة الأقباح

113 محمد كمال المدائني

من تراثنا الحديث

مجلة «مغرب» (أو حقيقة الوطنية المغربية)

115 محمد بن الحسن الوزاني

اتحاد كتاب المغرب : مؤتمر التراجعات (شهادة) - محمد بنيس - 128 / ملف عن

السينما التركية - إعداد : محمد بولعيش - 132 / الأسرار الأدبية للثقافة - أنطوان

أرطو - 141 / المطالية بإطلاق سراح عبد القادر الشاوي : توقيعات جديدة 145.

عن المؤتمر السابع لاتحاد كتاب المغرب

1 — بدءا، ينبغي تسجيل أن أهمية الحديث عن المؤتمر السابع لاتحاد المغرب، الذي انعقد مؤخرا بمدينة الدار البيضاء — تنبع أساسا من أهمية موضوعه بالذات، ذلك لأننا نعتبر، مقتنعين، أن اتحاد كتاب المغرب هو من بين أهم المؤسسات الوطنية الديمقراطية في تاريخنا وواقعنا الوطنيين. وهو بذلك، وإلى جانب منظمات جماهيرية أخرى، يمثل نموذجا متقدما نسبيا على مستوى الممارسات الوحدوية والنضالات الوطنية في المجال الثقافي العام.

فماذا يمكن أن نقول عن المؤتمر انطلاقا من هذا التصور ؟

نسجل أولا أن المأمول من الاتحاد كان هو :

— ترسيخ تقاليد الوحدة من خلال الحوار والنقاش والصراع الديمقراطي الذي بقدر ما ينمي ويعمق الاختيارات والبرامج يعضد الوحدة ويزيدها تماسكا وصلابة. فالوحدة لا تعني الواحد المتماثل مع نفسه، بل تعني التعدد والاختلاف في ظل «الاتحاد» ومن أجله.

— إبراز الثقافي إلى جانب السياسي والاجتماعي... إلخ في الصراع الوطني العام من أجل التحرر الذي لا يمكن أن يكون إلا شاملا أو لا يكون.

بلورة برنامج عام ومفصل لتوجيه العمل الثقافي نحو تحقيق حد أدنى يتضمن :

□ المساهمة في بناء ونشر ثقافة وطنية عربية ديمقراطية وشعبية.

□ العمل على تأسيس وتعميم مبادئ وخلاصات وقيم الفكر العلمي التقدمي الانساني (الموروث والمعاصر) والإبداع التحرري بمختلف اجتهاداته.

□ إتاحة أكبر ما يمكن من الفرص لحوارات واعية ومسؤولة وبدون حساسيات بين المثقفين في المغرب أساسا، وعلى المستوى العربي كذلك، حتى يرتفع المستوى «الذاتي» للتناقضات إلى مستوى موضوعي، وتتمكن التناقضات والاشكالات الثقافية من إيجاد صيغة فاعلة للانصهار في مشاغل تحويل الواقع، ويتم تشجيع وتطوير مختلف أنواع الخلق الثقافي، وتضمن حقوق الكاتب المغربي المعنوية والمادية.

فهل قام الاتحاد — وهو المؤهل موضوعيا وتاريخيا للقيام بدور مهم في انجاز هذه المهام وغيرها — بواجباته في هذا الصدد أم لا ؟

2 — للحقيقة والتاريخ، نثبت بصراحة محضة ومشفقة في آن، كون الاتحاد لم يستطع الارتقاء إلى هذا المستوى. وقد أتى المؤتمر السابع لكي يقوي هذه القناة — الخلاصة مع الأسف.

فإذا نحن التفتنا إلى السنوات العشرين الماضية من عمر الاتحاد فسوف نحس إحساساً متناقضاً : إذا كانت مرحلة الاتحاد الأولى قد ساهمت نسبياً في تأسيس تقاليد الوحدة ومؤسساتها الثقافية، وفي الوقت نفسه تجلّت مبادرات، ولو محدودة، في نشر الكتابة (بأفاق خصوصاً)، وإذا كانت مرحلته الثانية (ابتداء من المؤتمر الثالث) قد دفعت به إلى إيجاد صيغة عمل جد إيجابية بجانب القوى الوطنية (أيام الكتلة) وتصعيد الصراع الوطني ثقافياً وسياسياً (ميثاق التعليم)، فإنه في مرحلته الأخيرة (منذ المؤتمر الخامس إلى السابع)، ورغم عدد من الإيجابيات التي نسجلها في : عقد ندوات حول «إشكاليات الثقافة الوطنية»، «الرواية العربية الجديدة» وتنظيم قراءة للكتاب المغربي...، صار اتحاد كتاب المغرب أسيراً لعدة أخطاء أهمها التجريسية والعفوية وانعدام البرنامج الثقافي العام المتبني على تحليل شامل للأوضاع الثقافية والتناقضات الرئيسية والثانوية فيها، بالإضافة إلى التردد وضعف الديناميكية والمردود.

ومع المؤتمر السابع استفحل الأمر، وكاد يصبح رسمياً ما كان مجرد ظواهر عرضية مؤقتة وعابرة. ولأن أخطاء ومنزقات هذه الممارسة دخلت مرحلة التنظير لها، اقتضى الأمر منا التفاتاً نقدياً أخوياً للاتحاد من خلال مؤتمره السابع.

3 — وجاء المؤتمر، وككل مؤتمر لأية مؤسسة، وخصوصاً إذا كانت من نفس طبيعة اتحادنا ديمقراطية «وجماهيرية» واستقلالا، كان منتظراً أن يشكل فرصة للمراجعة والنقد الحقيقي، وليس البروتوكولي — التبريري، يعاد النظر خلالها في الممارسة قياساً على الأهداف والنوايا والمطامح المبرجة في مخططات شاملة ومفصلة، والتفكير في أساليب تجاوز النقائص والثغرات، مع الطموح إلى حل إشكالات المستقبل، وليس فقط تلك التي تخلّفت عن الماضي بدون حل.. هكذا يكون المؤتمر، لا مجرد حدث عارض كأني حدث، ولانتفيذا شكلياً لمقتضيات قانون يفرض عقده بين سنتين، ومن أجل التنويه الذاتي وتركيز مكتب قديم (أو رئاسة قديمة)، ولا حتى تجديده بأخر من الأسماء دون المحتوى والتوجيهات.

4 — منذ البدايات الأولى للتحضير استباننا المقدمات المنبئة بنتائج من نفس طبيعتها غير الجادة والمشككة في آن من :

— عدم الدفع بالفروع للمساهمة في التحضير عن طريق تقديم تقارير، وركات عمل وملفات للنقاش.

— عدم إثارة موضوع المؤتمر على مستوى النقاش العام والعلمي

— عدم استعمال مجلة «أفاق» كوسيلة للتحضير الخاص بالأعضاء والرأي العام الوطني.

— شبه تهريب للمؤتمر من الرباط إلى الدار البيضاء، بما يوحي في الظاهر بإتاحة المناخ الجماهيري — الشعبي له، لكي يتم، على النقيض من ذلك، عزله في قاعة صغيرة لاتسمح بالحضور سوى لعدد قليل من الجمهور الملاحظ.

— أعمال «ثقافية» دعائية في حقيقتها قبيل وأثناء المؤتمر : الأسبوع الثقافي مع مجلس عين
الذباب — توزيع مجلة «آفاق» مع جلسته الافتتاح...

إنها شروط تحضير لفعل يكاد المرء ينعته بـ «التأمرية». ومع ذلك كنا نأمل، مع بداية
المؤتمر في جلسة الافتتاحية، في تجاوز سليات التحضير، إلا أن ما حصل هو تركية التوجه
العام لهذه السليات من خلال كلمة الافتتاح ذات الطابع البرتوكولي المجامل، والمتفردة لأي
محتوى نظري أو علمي؛ وكلمة الرئيس التي اتسمت بالمبالغة في تحريكات وعبوات نظرية
فرضت على جمهور ليست لديه مناسبة لمناقشتها؛ ثم من خلال تقرير أدبي (ومالي) يسرد
الأحداث برؤية تبيرية تبتعد عن التحليل واستخلاص ما يسمح بنقاش المحتوى والخط العام.

أما أعمال اللجن فقد تميزت، على غير العادة، بظاهرة غريبة، ولكنها تحمل الكثير من
الدلالات، تتمثل في ضعف الاهتمام باللجنة السياسية والبيان العام ورقة المطالب، والتركيز في
الوقت نفسه على لجنة القانون دون غيرها، وهو ما يدل صراحة على أزمة الاتحاد التنظيمية ،
وفي العمق أزمة الاختيارات والأهداف، أزمة تدهور لا أزمة نمو. أما اللجنة الثقافية فقد غرقت
في التفاصيل، وتركت البرنامج العام، والتوجهات الرئيسية، في الظل.

5 — وبصورة عامة يمكن تلخيص أهم نتائج وخلصات المؤتمر في التالي :

— لقد ظهر واضحا، سواء من خلال عدد المؤتمرين الرسميين (حوالي 140 مما يقارب
400 عضو في الاتحاد)، أو من خلال المشاركين فعليا (95 عضوا فقط أثناء انتخاب
المكتب المركزي، ونصف هذا العدد تقريبا في اللجن أو الجلسة العامة) أن هناك أزمة
(ديمقراطية في الاتحاد : ذلك أن التناقض الرئيسي الذي يمكن استشفافه قبل المؤتمر وأثنائه
عدم مشاركة الأغلبية الساحقة للأعضاء — انعدام الحماس لدى عدد غير ضئيل من
المؤتمرين أنفسهم...) منحصر أساسا بين اتجاهين، واحد يريد تطوير الاتحاد، ومحتوى وهيكله،
والآخر يريد الإبقاء على ما هو موجود، بل الرجوع بالاتحاد إلى الوراء.

أما الاتجاه الأول قد كان يهدف الى هذا التطوير من خلال طروحات ومقترحات :

— مسألة تحديد هوية الاتحاد بتخليصه من شروط المرحلة التاريخية السابقة (الخلط بين
الاختصاصيات) وجعله مقتصرًا على الكتاب، مبدعين ونقاد فقط، مادام الآخرون (من
صحفيين، ومؤرخين، واقتصاديين، وحقوقيين...) قد نظموا أنفسهم في جمعيات متخصصة
ومستقلة.

— تغيير هيكل الاتحاد وتطويرها حتى تتلاءم مع الأوضاع الجديدة للاتحاد ولأعضائه ولها
المرحلة، ونجلى ذلك من خلال عدة مقترحات رفضت جميعها، ومن بينها : إعطاء الفروع

استقلالية وصلاحية أوسع /فاعلية واستعداد كل مرشح للمكتب المركزي وعدم تحميله للمسؤولية أكثر من مرتين متواليتين /تكوين لجنة خاصة ومستقلة لتسيير مجلة «آفاق» /توسيع عدد أعضاء المكتب المركزي /خلق مكتب آخر من النواب لتعويض من يتوقف لسبب أو لآخر من الأعضاء المسؤولين أحداث هيئة عليا إدارية وسيطة بين المكتب والفروع ومقررة بين مؤتمرين تكوين لجنة خاصة بمسألة العضوية، قبولاً ورفضاً...إلخ.

وأما الاتجاه الثاني فيرغب في استمرار الأوضاع لعل، خبيثة ولكنها قاصرة النظر ومتخلفة عن كل شروط المرحلة ومهامها.

لقد كان واضحاً أن مقترحات وطروحات الاتجاه الأول، مهما تعددت وتضاربت، بخصوص تحديد الهوية وتطوير التنظيم، كانت واحدة في العمق. لقد كان هناك إحساس عام لدى أغلبية المؤتمرين، وعبر عنه أصحاب هذا الاتجاه، يتميز بالأسفاق على منظمته ومستقبلها، غير أن هذه الأغلبية لم يكن متاحاً لها أن تتجاوز خلافاتها الثانوية من خلال النقاش، وأن تصل إلى نقاط اتفاق بينها بالنظر إلى شدة الحساسية ومناخ التوتر والتحفز، بل والرعب المرضي المصطنع الذي كان يتحكم في الأقلية وسيطر كالكاپوس على أعمال اللجن وعلى حرية وعلاقات المؤتمرين.

— أما مسألة الملاحظين والصحفيين وحقهم في الحضور، ومآثرته من نقاشات وانفصاح في المواقف، فقد كانت النقطة التي عرت ورقة التوت الأخيرة. هكذا أثرت ضجة مفتعلة، ودائماً من أجل المزيد من إضفاء طابع العزلة (التأمرية) على المؤتمر، ودفع بالمؤتمرين، دون أن يعوا، إلى تصويت على المبادئ (وهل هناك مهزلة أكبر ؟) في صورة تصويت على مسألة «شكلية» و «قانونية» في حين أن للاتحاد تقاليد ترقى إلى ما هو أبعد من القانون (ويوجد هذا في المنظمات الوطنية الأخرى)، تقضي بحضور الملاحظين والصحفيين مبدئياً، بل ومساهمتهم في النقاش والتقرير، وهو ما حصل في كل تاريخ الاتحاد، ولم يكن الأمر في الحقيقة بهم أكثر من أفراد قلائل لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة. فهل وصل الخوف من «الكلام» — بل والملاحظة بالأذن والعين — إلى هذا الحد من الرعب، والحال أن المناسبة تتصل ب «متكلمين» ومتكلمين فقط ؟

— وظهرت في النقاشات، وخصوصاً في التصويتات وفي انتخاب المكتب المركزي، قضية «استقلال» الاتحاد عن الهيمنة والحسابات الضيقة بشكل لا يدحض، والا فما معنى السفسطة في لجنة القانون (وليس النقاش) حول من هو الكاتب، حتى أصبح الاقتصادي والمؤرخ «أديبا» ! وما معنى أن يعبر البعض عن رأي في المنصة ويصوت على رأي مضاد له، بل وما معنى أن يرسب في التصويت (وهذه أكبر الفضائح) كاتب أصبح رمزاً ثقافياً على الصعيد الوطني والعربي وحتى العالمي، ناضل الاتحاد، وكل أعضاءه، ويا للمفارقة، من أجل تخريبه من السجن، ولكنه عند الانتخابات يرتد عليه ولا يحظى بأكثر من 40 صوتاً، فهل كان الدفاع السابق عنه مجرد نفاق ورياء ياترى ؟؟

إن مسألة استقلال الاتحاد برزت مجددا في هذا المؤتمر، بعد أن ساد الاعتقاد — خطأ — بأنها حسمت في المؤتمرين الخامس والسادس، اعتمادا على ما حيض من أجلها من نضالات وصراعات، يظهر اليوم وكأنها ضاعت سدى.

هكذا يمكن القول إن النقطة التي تشكل معضلة اتحادنا في تجربته السابقة وخصوصا في جاضره الراهن تكمن في سير الثقافي خلف السياسي (بالمعنى الضيق الذي يعني الحزبي في آخر التحليل).

إن ارتباط الثقافة بالسياسة حقيقة تاريخية — علمية لا مجال لانكارها، ولكن الارتباط كمفهوم ومصطلح يعني ويقضي الاستقلال، فللمعمل الثقافي مجالات وخصوصيات ممارساته النضالية، ومن أهمها، فيما يتصل بمديتنا، طابعه الأكثر جماهيرية في المشاركة، والأضمن مركزية في الديمقراطية، والمنعند المهادنة والمساومة في الصراع الفكري — الثقافي.

— وأخيرا، وعلى مستوى البرنامج الثقافي الذي سيرهن إليه مصير الاتحاد خلال سنتين، وما يتميز به النقاش الذي دار حوله من انحطاط حقيقي في المستوى، يحق لنا أن نعلن كامل الأسى على تراجعاته. فبدون تحليل للوضع الثقافي العام للبلاد وللوطن العربي، وبدون تحديد التناقضات التي تحكمه، ولا ضبط الأسبقيات، وقع الخلل الى إقرار عناوين عامة لموضوعات أو لمقترحات لم يراعي مدى انسجامها الذاتي، ولا مدى أهميتها وأولويتها. هكذا انحدر الاتحاد في برنامجه الى مستوى جمعية ثقافية محلية لانضع نفسها في موقعها الحقيقي من الصراع على المستوى الوطني ثقافيا، بانتقائية وتجريبية وبدون استراتيجية ثقافية حقيقية شاملة في التحليل والأهداف وفي وسائل وطرق الممارسة.

إننا ونحن نصدر هذا العدد في الذكرى العشرينية لتأسيس اتحاد كتاب المغرب، نجد أنفسنا بدون تاريخ ولا رصيد يغذي حركتنا وطموحنا الثقافي الوطني والديمقراطي. وكأننا نعيد الكرة من جديد لنبدأ المسيرة من أولها.

غير أن الأمل ما زال يساورنا، لثقتنا بذلك التراث من التاريخ النضالي المشرف لاتحادنا، وليقينا بصدق نوايا الجميع (دون ممارسات البعض) وإخلاص الإرادات في استمرار المسيرة متصاعدة في تلافي نواقص الماضي البعيد والقريب، والنهوض الى إنجاز مهام الحاضر والمستقبل التي تتطلبها منا حاجيات شعبنا وأمتنا العربية في التحرر والتقدم الشاملين، وكذا حبنا جميعا لهذا الشعب ورغبنا في المساهمة في اعتاقه العام.

ففى أن تكون مناسبة الذكرى العشرينية لتأسيس الاتحاد، وما تقرر في المؤتمر من إحياء لها، فرصة لتجاوز سليات «المؤتمر السابع» وكذا من أجل إنجاز حقيقي للمؤتمر السابع الذي لم ينعقد بعد.

«الثقافة الجديدة»